البناء
السنة السادسة / الأربعاء / 12 تشرين الثاني 2014 / العدد 1633
Sixth year / Wednesday / 12 November 2014 / Issue No. 1633

الرئيس الأسد لم يخرج يوماً عن الواقعية وهو مدرك تماماً بأنّ الحلّ سيكون سياسياً لكنه يرفض أن يفرض الخارج حلوله

إذا أدخلت «إسرائيل» الإرهابيّين إلى مناطق الجنوب تكون قد أعلنت الحرب على لبنان... والمقاومة عندها لن تقف مكتوفة الأيدي

انتهاء أدوار السعودية وتركيا و«إسرائيل» في المنطقة والخريطة الجديدة يرسمها التفاهم الأميركي ـ الروسي ـ الإيراني

تنوعت الموضوعات التي تناولتها وكالات الأنباء والقنوات التلفزيونية في برامجها السياسية أمس.

فعلى الصعيد المحلي تركزت الاهتمامات على ملف التمديد للمجلس النيابي والملف الرئاسي والوضع الأمني في حاصبيا العرقوب وعرسال وطرابلس.

وفي هذا السياق، رأى رئيس تحرير صحيفة «البناء» ناصر قنديل «أنّ القول بأنّ الوضع الأمني يمنع إجراء الانتخابات النيابية كان مجرد ذريعة، فلبنان وضعه كوضع كل الدول العربية التي أجريت فيها انتخابات»، مشيراً إلى «أنّ المناخ في لبنان إيجابي وإنّ الانفراج الإيراني الأميركي سيؤدي إلى إنتاج حلول لمسألة الرئاسة في لبنان».

ومن جهة أخرى، رأى عضو المجلس الأعلى في الحزب السوري القومي الاجتماعي قاسم صالح «أنّ عدم وجود طرق تواصل بين بيت جن وعرنة مع لبنان يمنع المجموعات الإرهابية من إشعال جبهة حاصبيا العرقوب»، مبدياً تخوفه من أن يعمد العدو «الإسرائيلي» إلى فتح بوابات شبعا وكفرشوبا ويسهّل دخول هذه المجموعات، ما يمكن أن يؤدي إلى اشتعال المنطقة بحروب صغيرة، وهذا يعتبر حرباً على لبنان ما يدفع الأمور إلى حرب بينه وبين المقاومة».

أما الملف السوري، فقد أخذ حيزاً كبيراً من الاهتمام، حيث أشار المدير العام السابق للأمن العام اللواء الركن جميل السيد إلى «أنّ الرئيس الأسد لم يخرج يوماً عن الواقعية حول ما يحصل في سورية، وهو مدرك تماما بأنّ الحلّ سيكون سياسياً لكنه يرفض أن يفرض الخارج حلوله»، لافتاً إلى «أنّ هناك حرباً خارجية دولية فرضت على سورية وشعبها وجيشها ودولتها، والرئيس الأسد يقوم بكل ما يلزم لمواجهة تلك الحرب».

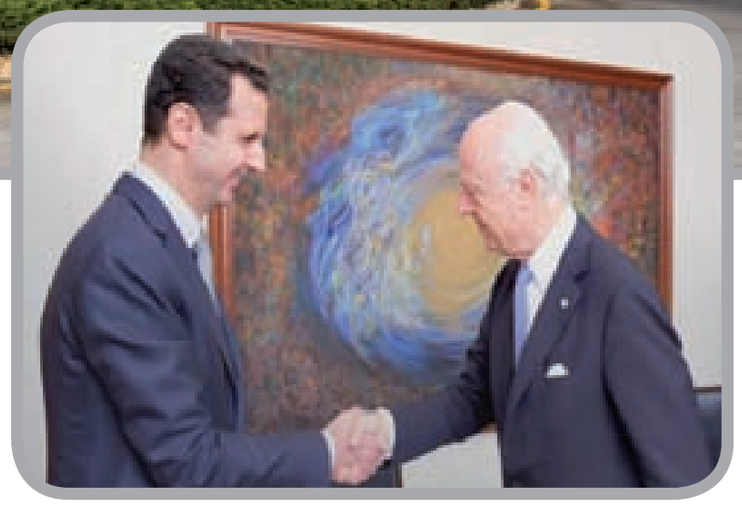

قنديل لـ«أن بي أن»: الانفراج في المنطقة كفيل بحل الاستعصاء الرئاسي في لبنان

رأى رئيس تحرير صحيفة «البناء» ناصر قنديل ان «العماد ميشال عون حليف لحزب الله وحركة أمل، ولكنه بقي وفياً في الحفاظ على استقلاليته، كما على شرف التحالف وكرامة حلفائه».

واضاف: «الرائج في لبنان أنّ المرشح التوافقي هو الذي لا يكون مع أحد، ولكن أصبح هناك حساسية بعد الطائف اسمها التمثيل المسيحي، ونحن نتفق مع المسيحيين في ان يكون الرئيس مسيحياً قوياً من احد المرشحين، ولكن الوزير سليمان فرنجية يصرّ على أنه يأتي بعد العماد عون طالما العماد عون مرشحاً».

وقال: «ما حدث في المنطقة خلال السنوات الثلاث الماضية أكد أنّ خيار عون هو الخيار الذي حمى المسيحيين في الشرق، كما أنّ امتداد الارهاب الى لبنان هو نتيجة طبيعية لاحتضان فريق سياسي لبناني له».

واشار قنديل الى انّ «العماد عون همّه رئاسي، لكن ليس على حساب ان يبقى قوياً في الشارع وفي اختيار الكتلة النيابية الأكبر في البرلمان، حتى لو حالت الأوضاع الدولية دون ذلك، بينما سليمان فرنجية نجح في ان يقدم نفسه كرمز حواري وحكمة سياسية وهو من صقور الخيارات الكبرى، كما أنه كزعيم ماروني نجح في إقامة علاقة طيبة مع التيار الوطني الحر، وتصرف في موضوع ترشيح العماد عون بتواضع مَن لا يبحث عن الوجاهة، وهذا نوع من الشهامة السياسية».

ولفت الى ان «الشارع العوني يعلم ان لا بديل عن التمديد، ولكن القول انّ الوضع الامني يمنع اجراء الانتخابات كان مجرّد ذريعة، فلبنان وضعه كوضع كل الدول العربية التي أجريت فيها انتخابات».

واضاف: «التفاهمات الكبرى قد تفاجئ الجميع، كما ان المحوري في التفاهمات هو الانفراج الايراني الاميركي، لأنّ السعودي بعد أحداث اليمن والإحساء في السعودية لم يعد هو من يدير معادلة المنطقة، وأيضاً التركي بعد عين العرب، فيما الأميركي بشكل مباشر هو من يفعل ذلك وليس الوكيل».

واعتبر قنديل ان «تفاهم إيران وأميركا هو على الإنجاز السريع لكل الملفات في المنطقة»، متسائلاً: «هل الأولوية للبنان؟ لا نعلم ربما لانّ الملف اللبناني هو الأسهل فلن يكون في البداية، ولكن المناخ في لبنان إيجابي، والرئيس بري متفائل بناء على ما يحدث في المنطقة وهذا الانفراج سيؤدّي الى إنتاج حلول للاستعصاء الرئاسي في لبنان».

وتطرق قنديل الى ملفات المنطقة فاعتبر أنّ «المفاوضات في مسقط أكبر من موضوع النووي بكثير»، مشدّداً على أنّ «هناك إعادة رسم لخريطة العالم، فالثلاثي التركي السعودي «الاسرائيلي»، أصبح مهزوماً بعد معارك عين العرب وأحداث اليمن وحرب غزة 2014، كما أنّ أميركا خائفة من السعودية التي تعتبر البيئة الحاضنة للإرهاب في العالم العربي، وذلك يمنع تدخلها في الملفات الاقليمية في المنطقة، اما ايران فقد اصبحت اللاعب الاقليمي الوحيد لإدارة المنطقة بعد أن استنفدت أميركا خياراتها في المنطقة وتيقنت من عدم قدرة حلفائها».

واضاف: «لم يتعدّ لقاء الرئيسين الأميركي والروسي باراك أوباما وفلاديمير بوتين في قمة دول آسيا والمحيط الهادئ المصافحة البروتوكولية، وبوتين يعتبر ان العقوبات على روسيا تعال وتعجرف من الغرب، كما أنّ تدخل أميركا في الأزمة الأوكرانية هو اشارة إلى أنّ النزاع هو أوكراني – روسي وليس أوكرانيا – أوكرانيا، ويُحل بالتعاون الاميركي – الروسي».

واضاف: «نحن اليوم أمام تغيّر كبير وسريع على المستوى الدولي، فالدول التي كانت تعتبر عظمى مقابل دول مهمّشة كلياً نراها اليوم تصبح عظمى وصاحبة سياسة، وهذا التغيّر ليس سهلاً تقبّله برلمانياً أو على مستوى الرأي العام في هذه الدول العظمى، فاسرائيل قد تنزلق الى حرب تختفي فيها اسرائيل، واليوم نرى الاستدارة الاميركية نحو روسيا وإيران كشريكين كاملين، والسعودية ستكون متضرّرة، وربما تلجأ أميركا الى تغييرات في قلب العائلة السعودية، أما تركيا والتي ربما تذهب الى حرب سريعة وقصيرة وتغطي جبهة النصرة بغطاء ناري كما فعلت في حلب، لكن المغامرة في المواجهة ثمنها عال، فيما تجرّع كأس الذلّ يكون صعباً للغاية».

صالح لـ«الثبات»: التنسيق مع سورية يسهم في حل قضيتي النازحين والعسكريين المخطوفين

راى الأمين العام لمؤتمر الأحزاب العربية عضو المجلس الاعلى في الحزب السوري القومي الاجتماعي قاسم صالح ان «ما يحصل في منطقة حاصبيا العرقوب ليس امراً جديداً بل برز على وسائل الاعلام مؤخراً، لأنّ الأمور اندفعت الى معارك عسكرية في عرنة وبيت جن، والسبب الآخر هو سيطرة جبهة النصرة على بعض المواقع العسكرية الموجودة على التخوم السورية مع فلسطين المحتلة، ما شكل خطرا مباشراً على لبنان وخاصة ان هذه المجموعات متعاونة مع العدو الصهيوني ويمكن ان يستعملها ليشن حرباً على لبنان او لإحداث فتنة داخلية».

وعن احتمالات إشعال هذه الجبهة من قبل المجموعات الإرهابية، لفت صالح الى انّ «هناك سبباً لوجستياً يمنع ذلك، وهو عدم وجود طرق تواصل من بيت جن وعرنة إلى لبنان، ولكن الخشية هي من ان يفتح العدو الاسرائيلي بوابات شبعا وكفرشوبا ويسهّل دخول هذه المجموعات ما يمكن ان يؤدّي إلى اشتعال المنطقة بحروب صغيرة، وهذا ما يُعتبر حرباً على لبنان من قبل هذا العدو، وبطبيعة الحال فإنّ المقاومة عندها لن تقف مكتوفة الأيدي».

وعن الوضع الأمني في طرابلس رأى صالح «أنّ هناك غطاء كان يؤمّن للمسلحين مقابل رفع الغطاء عن القوى الامنية والجيش، ولكن في الأحداث الأخيرة انعكس الأمر حيث توفر الغطاءً للجيش ورُفع الغطاء عن المسلحين، وهذا الأمر ليس موقتاً لأنّ هناك فريقاً بدأ يتضرّر من نمو الحركات المتطرفة والإرهابية في طرابلس خصوصاً وفي الشمال عموماً، بعدما نمت ظاهرة داعش والنصرة فرفعوا الغطاء عن المسلحين ما أدّى الى انكفائهم»، لافتاً إلى «أنّ الوزير أشرف ريفي تحدث عن صفقة معينة لإخراج هؤلاء، لكن الجيش لم يوافق على ذلك، ولن يكرر تجربة عرسال مرة ثانية، ولكن كان هناك من استمرّ في التسويق لهذه الصفقة وفي مقدمتهم وزير العدل البعيد عن العدل في حين أنّ موقعه يفرض عليه أن يكون مرجعية لضبط الوضع الأمني والسياسي والقضائي في البلد».

وعن الوضع في عرسال قال صالح: «ما حصل كان مكلفاً على المستويين السياسي والامني، وتبيّن من خلال الأداء انّ القرار السياسي لم يكن حاسماً لإعطاء الجيش الأوامر لضرب القوى الإرهابية في تلك المنطقة».

أضاف: «هناك بعض التنسيق الأمني الحاصل بين الجيش اللبناني والسوري، لكن المشكلة هي في عدم التنسيق السياسي، فالإدارة السياسية اللبنانية تكابر حتى هذه اللحظة، ولا تريد ان تنسّق مع الحكومة السورية من أجل هدفين: إنهاء هذه الظاهرة القائمة في منطقة عرسال ومعالجة مسألة النزوح السوري في المخيمات التي تشكل بيئة حاضنة للإرهاب».

ولفت الى انّ «الجيش قدّم نموذجاً للتضحية في هذه المنطقة، والذي حصل انّ هناك خللاً معيّناً أدّى الى إخراج العسكريين المخطوفين من عرسال، لأن هيئة علماء المسلمين التي فاوضت هي طرف وليست محايدة، فكانت الخديعة ولم يتمّ الالتزام بالاتفاق مع الشيخ مصطفى الحجيري بتسليم العسكريين».

واعتبر صالح: «أنّ هذا الملف يحتاج الى جهود ووقت، واذا كانت الحكومة اللبنانية تتحدث مع النصرة وداعش فلماذا لا تتحدث مع الحكومة السورية» وهناك العديد من النازحين السوريين من مناطق في سورية استعادت أمنها واستقرارها فلماذا لا تحصي الحكومة اللبنانية هؤلاء وتتحدث مع الحكومة السورية لإعادتهم الى مناطقهم؟ لما يشكلوه من عبء على لبنان اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً».

وعن موضوع التمديد للمجلس النيابي أوضح صالح «أنّ التمديد حصل لأسباب عديدة، أولها عدم انتخاب رئيس للجمهورية، وهم ما لن يحصل في القريب العاجل، وثانيها الأسباب الامنية، لأنّ لبنان ليس جزيرة معزولة، وهناك ربط نزاع على المستوى الدولي والاقليمي، وجاء ملف داعش في العراق وسورية ليطغى على كلّ الملفات وليشكل خطراً وتهديداً للمنطقة برمتها».

وفي موضوع الوعود بإقرار قانون جديد للانتخاب شدّد صالح على أنه «لا يمكن الوثوق بهذه الطبقة السياسية الحاكمة لأنها تطلق الوعود ولا تلتزم بها، ونحن نعتبر أنّ أيّ قانون انتخاب لا يأخذ النسبية معياراً يكون هدفه تكريس للطائفية والمذهبية».

وفي الاستحقاق الرئاسي أشار الى ان فريق 14 اذار لو كان يريد الرئيس التوافقي لما كان رشح سمير جعجع الذي شكل استفزازاً للكثير من الناس والمطلوب من المسؤولين في الفريق الآخر ان يسحبوا هذا المرشح من التداول اذا كانوا جديين في موضوع التوافق».

ماركس لـ«سي أن أن»: يجب استهداف كبار قادة «داعش» في سورية والعراق

اعتبر محلل الشؤون العسكرية لدى «سي ان ان» اللواء جيمس ماركس، ان «القضاء على تنظيم داعش يتجاوز قتل زعيمه أبو بكر البغدادي»، مضيفاً: «هناك حاجة إلى تبديل طرق التدريب المقدمة من القوات الأميركية لنظيرتها العراقية».

وقال ماركس: «بالتأكيد فإنّ البغدادي هو هدف له أولوية على قائمة الأهداف، لكن ضرب القيادات خطوة أساسية ولكنها غير كافية، والاستراتيجية الضرورية هي شن ضربات جوية واسعة النطاق لاستهداف كبار قادة التنظيم في سورية والعراق».

اضاف: «يجب اولاً أن يكون هناك مقاربة دقيقة لحل المشاكل والمظالم في المنطقة، ومن دون ذلك فلن تنجح خطة مواجهة داعش وسيتمكن التنظيم من الاستمرار».

وقال: «يمكن قتل القادة كل يوم، ولكن قيادات أخرى ستحل محلهم، بل إن بعض التنظيمات تصبح أكثر فاعلية بعد قتل قادتها، إذا يمكن قتل القادة ولكن لا بد من وجود استراتيجية شاملة لمعالجة القضية».

وعن رأيه في إرسال تعزيزات عسكرية أميركية إلى العراق اوضح ماركس أنها «خطوة ضرورية للغاية، فهناك اندفاعة للقوات العراقية على الأرض، ولكن الانتصارات التي تحققت صغيرة ومحدودة، ومن المهم أن نعمل على تعزيزها، ولكن هناك قواعد يجب أن تعمل عليها القوات الأميركية خلال تدريب نظيرتها العراقية، فلا يمكن أن تكون التدريبات مماثلة لتلك التي كانت تجري في السابق».

واشار الى انه «يمكننا إنجاز المهام المطلوبة منا، هذا أمر ضروري ويمكن القيام به في حال الحصول على المزيد من الوقت، ولذلك نرى القيادات العسكرية الأميركية وهي تحضّ على منح العمليات المزيد من الوقت والتحلي بالصبر الاستراتيجي، لأنه ما من شيء يمكن القيام به بين ليلة وضحاها».

السيد لـ«العهد»: ريفي يتصرف كشخص موتور ويبحث عن دور شعبوي فتنوي

أكد المدير العام السابق للأمن العام اللواء الركن جميل السيد أنّ لقاءاته بالرئيس السوري بشار الأسد «هي ذات طابع شخصي كوني لا أحمل صفة رسمية لبنانية». وقال: «أنا مقتنع منذ وجودي في الدولة وبعدها بأنّ حسن العلاقة مع سورية فيه مصلحة حيوية ويومية للبلدين وأنّ سوء العلاقة يؤذي لبنان أكثر من أي شيء آخر». وأضاف: «إنّ الرئيس الأسد لم يخرج يوماً عن الواقعية حول ما يحصل في سورية. هو مدرك تماماً بأنّ الحل سيكون سياسياً لكنه يرفض أن يفرض الخارج حلوله»، لافتاً إلى «أنّ هناك حرباً خارجية دولية فرضت على سورية وشعبها وجيشها ودولتها، والرئيس الأسد يقوم بكل ما يلزم وبكل ما أوتي من عزم لمواجهة تلك الحرب».

وفي ما يخصّ التمديد للمجلس الحالي، اعتبر السيد أنّ هذا التمديد «كان احتيالاً على الناس وعلى الدستور، إذ لم يكن الخيار محصوراً بين التمديد والفراغ بل كان الخيار بين إجراء الانتخابات وعدمها، وعليه ارتأت الطبقة السياسية الطائفية الحاكمة أن تستولي على وكالة الناس بالتسلّط بدلاً من الاحتكام إلى صناديق الاقتراع وهو ما أسقط السمة الشرعية عن المجلس النيابي المُمدّد له أقلّه في نظر الأغلبية الساحقة من اللبنانيين». وسأل: «لماذا لم يتم خلال فترة السنة والنصف الأولى من التمديد السابق، إقرار قانون انتخاب ولا إجراء الانتخابات النيابية ولاانتخاب رئيس جمهورية؟ ما هي الموانع التي حالت دون ذلك؟ هل كان هناك عمل جدي لإجرائها»؟ ولفت إلى «أنّ مزاج الناخب اللبناني من 5 سنوات تبدّل بعد الأزمة السورية وتفشي ظاهرة التكفيريين، وبالتالي كانت الانتخابات وسيلة لمعرفة الموقف الحقيقي للبنانيين من هذه التطورات فيما خصّ بلدهم، لكنهم مُنعوا من ذلك قسراً».

وأضاف: «لستُ مقتنعاً بالحُجّة المُعطاة بأننا كنا في وضع أمني أو سياسي يمنع إجراء الانتخابات النيابية لسبب بسيط، وهو أنّ الانتخابات تحصل في 4 أسابيع، وكل أسبوع في منطقة وهذا ليس عائقاً أمام ضبط الأمن». واعتبر «أنّ تمديد النواب لأنفسهم مؤخراً يبعث رسالة تيئيس وإحباط للناس بأنّ وضعكم لن يتحسن خلال السنتين وسبعة أشهر القادمة، وأنكم محكومون بالبقاء في حال التدهور وانحلال الدولة ومؤسساتها».

واعتبر السيد أنّ إرفاق قانون التمديد بصيغة تشير إلى إمكانية تقليص مدة التمديد بعد انتخاب رئيس للجمهورية والتوصل إلى قانون انتخابي جديد، «هو تغطية على الاحتيال، لكنّ النواب لا يجهلون، وهذا لا ينطلي على أحد».

وعن قراءته وجهة نظر الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله بخصوص التمديد، قال السيد:

«من قرأ في كلام سماحته أنّ حزب الله مع التمديد هو مخطئ. الهاجس الوحيد لديه كان عدم توتير الأجواء بأكثر مما هي عليه أصلاً. هو قال نحن جاهزون للتمديد وللانتخابات وترك الخيار لما يتفق عليه الآخرون وترك للرئيس نبيه بري معالجة هذا الموضوع». وأضاف: «إنّ تيار المستقبل وحلفاؤه كانوا يريدون التمديد ليس بسبب شغور الرئاسة الأولى ولا بسبب الوضع الأمني بل لأنّ قواعدهم الشعبية اهتزت نتيجة مراهناتهم الخاسرة في سورية وتبنّيهم للجماعات المسلحة التي خرّبت طرابلس وعكار وعرسال، فكان أن هدّد سعد الحريري بمقاطعة الانتخابات وضغط لمنع حصولها، لكنه وحلفاءه قدّموا ترشيحاتهم للانتخابات ولم يسحبوها. والرئيس بري إرتأى إزاء هذا التهويل أنه لا يمكن إجراء الانتخابات ميثاقيّاً في ظل مقاطعة فريق أساسي في البلد أي تيار المستقبل. هنا يقع الاختلاف بيننا وبينه، فأنا من المقتنعين بأنّ تهويل سعد الحريري كان فقاعة صابون وأنه لو أصر الرئيس بري على إجراء الانتخابات لما تجرّأ تيار المستقبل على مقاطعتها أو تعطيلها لأنّ الدول العربية والغربية التي ترعى تيار المستقبل كانت ستمنعه من المقاطعة لأنّ هذه الدول نفسها هي التي حملت شعار إجراء الانتخابات في العراق وأفغانستان وتونس ومصر واليمن وليبيا وهي بلدان أكثر اضطراباً من لبنان. وفي اعتقادي الراسخ أنّ فريقنا السياسي أخطأ في الخضوع للتمديد وأضعف موقفه الداخلي والخارجي وخسر فرصة تاريخية في رفع رصيده الشعبي وتكريس شرعيته من خلال الانتخابات».

أما في شأن التصريحات التي أطلقها وزير العدل أشرف ريفي والتي دافع من خلالها عن المجموعات المسلحة في طرابلس، وما يصدر عنه من مواقف داعمة للوجود الإرهابي في الشمال، قال السيد: «ريفي يتصرف كشخص موتور ويبحث عن دور شعبوي فتنوي بعدما خلع عن نفسه البزة العسكرية التي كانت تخفي حقيقته الغوغائية والمذهبية المقيتة. بالطبع هو أراد من خلال هذه المواقف المحرضة على المقاومة والجيش أن يبني شعبيته، ليس لدى أبناء طرابلس الشرفاء، بل لدى الرعاع الذين يروّعون المدينة وجوارها ويقتلون الجيش فيها. ولذلك استخدم لغة تناسب تماماً لغة الرعاع ولا يمكن تقبّلها من قبل ضابط سابق ووزير عدل حالي. بالنهاية من يُشعل الفتنة يحترق فيها».

وعن حقيقة ارتباط الإرهابي أحمد سليم ميقاتي بـ«أبو عدس» بقضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري،

أكد السيد «أنّ كل ما يتعلق بهذا الموضوع لا يتجاوز كونه أقاويل صحافية لا يمكن التعويل عليها، وما قيل عن ارتباط النائب خالد الضاهر بأحمد ميقاتي يدفعنا إلى تصديق هذا الكلام، فقد ساهمت سياسة تيار المستقبل وفريق 14 آذار، منذ أن أقروا العفو المشترك عن سمير جعجع ومجموعة الضنية التابعة للقاعدة التي كان الميقاتي في عدادها في عودة هذه الظواهر الإرهابية في الشمال مؤخراً». وأضاف: «قضية الرئيس رفيق الحريري قتلها ميرزا وريفي وسعد الحريري بمؤامرة شهود الزور ولن تستطيع المحكمة الدولية أن تعيد الصدقية إلى هذه القضية ما لم نر هؤلاء الثلاثة وشهودهم في السجون».

وردّاً على سؤال حول تأكيد وزير الداخلية نهاد المشنوق أنّ التحقيقات في جريمة اغتيال اللواء وسام الحسن باتت قاب قوسين من الوصول إلى خواتيمها، أجاب السيد: «انتهج مسؤولو تيار المستقبل منذ اغتيال الرئيس رفيق الحريري طريق توجيه الاتهامات العشوائية والمتاجرة السياسية بالاغتيالات والتحقيقات ولم يريدوا يوماً العدالة والحقيقة. هم يطلبون الثمن السياسي من أخصامهم بعد كل اغتيال بدلاً من أن يطلبوا القاتل إلى الحقيق ويحاسبوه». وأضاف: «لا تكفينا التبشيرات أو التلميحات السياسية التي يمارسها تيار المستقبل للتهويل على الفرقاء السياسيين سواء بقضية وسام الحسن أو غيرها. في رأيي، وحتى أتأكد من وجود حقيقة أخرى معاكسة ودامغة، فإنّ من قتل وسام الحسن، ومن قد يقتل أمثاله، هو من ورّطهم بشاهد الزور محمد زهير الصدّيق وغيره ليخفيَ مؤامرة شهود الزور»، لافتاً إلى «أنّ التحقيق في جريمة الحسن يجري في كنف فرع المعلومات، الدكانة الخاصة لتيار المستقبل، وبالتالي كل ما يدور في هذه المؤسسة من تحقيقات لا يتمتع بالصدقية وسيكون كسابقاته من التحقيقات التي كانت مبرمجة ومفبركة تماماً كما جرى في ملف اغتيال الرئيس الحريري. فليكشفوا للرأي العام مثلاً عن الشخص الذي كان نائماً لدى وسام الحسن في شقته في الليلة التي سبقت الجريمة ولماذا يتم التستر عليه؟ وما هي علاقاته المخابراتية السابقة؟ وكيف خرج هذا الشخص سليماً منها؟ ولمن قد يكون هذا الشخص قد سرّب وجود الحسن في شقته»؟

وتطرق السيد إلى ملف الهبة الإيرانية للجيش اللبناني، معتبراً «أنّ من حسنات الإعلان عن الهبة الايرانية أنها سرّعت في إتمام الهبة السعودية بعد مماطلة دامت أشهراً. فالعرض المجاني الذي تقدمت به الجمهورية الإسلامية لتسليح الجيش اللبناني أحرج تيار المستقبل وحلفاءه كما أحرج العديد من الدول التي كانت تمانع وتؤخّر هذا التسليح. وبمعنى آخر أدّت الهبة الإيرانية إلى النتيجة المرجوّة منها لجهة تسريع تسليح الجيش حتى ولو لم نستلمها عملياً».

وردّاً على سؤال عن علاقته بالنائب وليد جنبلاط، أجاب: «لا نزال على خلاف سياسي جوهري مع النائب جنبلاط فيما يتعلق بموقفه من سورية، ولكن فيما يتعلق بالشق المحلي اللبناني أرى أنّ جنبلاط في موقفه الوسطي العقلاني جنّب البلاد وفريقنا السياسي المزيد من التوتر وأثماناً كبيرة كان يمكن أن ندفعها في هذه المرحلة».